

حديث صحفي خاص لعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، محمود عباس، يؤكد فيه أن زيارته إلى الاتحاد السوفياتي كانت للبحث في نقطتين أساسيتين : التنسيق السياسي، وموضوع هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل¹

تونس، 1990/3/؟؟

■ لقد قمتم مؤخراً بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي للبحث في مسألة الهجرة اليهودية إلى دولة إسرائيل، فماذا كانت المطالب الفلسطينية للحد من هذه الهجرة؟

– لقد قمنا بزيارتنا للاتحاد السوفياتي، ليس بهدف البحث في مسألة الهجرة فقط، وإنما أيضاً للتنسيق السياسي القائم بيننا، وبين السوفيات حول مسيرة السلام في الشرق الأوسط. ولذلك بحثنا في نقطتين أساسيتين مع السوفيات، النقطة الأولى هي المسار السياسي، والنقطة الثانية هي موضوع الهجرة.

بالنسبة للمسار السياسي فإن الموقف السوفياتي والفلسطيني يكاد يكون متطابقاً في ما يتعلق بشروط تحقيق الحوار الفلسطيني – الإسرائيلي، خاصة وبحضور الدول الدائمة العضوية وبما نسميه نحن بالرعاية الدولية. ولقد لاحظنا بأن السوفيات متمسكون بدورهم في حضور هذا الحوار، وفي الوقت نفسه يصرون على أن يشمل الحوار موضوع الانتخابات فقط وإنما يشمل أيضاً المسائل التي تتعلق بالمرحلة الانتقالية والحل النهائي الدائم للصراع العربي – الإسرائيلي. ولاحظنا أيضاً أنهم غير مستعدين لإعادة العلاقات مع إسرائيل قبل أن تقوم الأخيرة بخطوات عملية باتجاه مسيرة السلام. وهذا الموقف قد أبلغ لنا بشكل واضح.

أما بالنسبة للهجرة اليهودية فقد تحدثنا في الوسائل التي يمكن أن تحد من وصول المهاجرين إلى منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً وأننا نعلن سلفاً بأن معظم أن نسبة تصل إلى 90 في المئة من اليهود السوفيات يرغبون في الأساس بأن لا يهاجروا إلى دولة إسرائيل وإنما إلى أميركا ودول الغرب.

ومن هنا كان تركيزنا على أهم الوسائل التي من شأنها أن تعطي اليهودي السوفياتي حرية أكبر وخيارات أكثر في تحقيق رغبته بالهجرة. ولذلك طلبنا منهم المطالب التالية:

* المصدر: اليوم السابع، باريس، ع 306 (1990/3/19)، 11-12.

¹ أجرى الحديث رياض هيجر.

أولاً: أن تلغى مسألة وثيقة السفر التي تعطى للمهاجر والتي لها مدة محددة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وعليها تأشيرة دخول فقط لإسرائيل، ويمنح للمهاجر جواز سفر سوفياتي يعطيه الحق في السفر والعودة في الوقت الذي يريد، أي بمعنى آخر، أن لا تسقط عنه الجنسية السوفياتية وأن يبقى سوفياتياً حتى يكون له الخيار بالعودة إلى بلده.

ثانياً: إلغاء القانون الذي صدر في عام 1967 والذي يقضي بإسقاط الجنسية السوفياتية عن المهاجرين من الاتحاد السوفياتي.

ثالثاً: الاتفاق على القضايا الإعلامية لتبصير المهاجرين أو الراغبين بالهجرة بالأخطار والمشاكل التي ستواجههم عند مغادرة الاتحاد السوفياتي، لأنهم مع الأسف يقعون تحت تأثير الدعايات التي تبشرهم بالسعادة والخير الكثير بمجرد مغادرتهم لأراضي الاتحاد السوفياتي. ومن هنا كان لا بد من تبصير هؤلاء من خلال حملة إعلامية مشتركة بيننا وبينهم. وقد اتفقنا على ذلك.

ولقد قدمّ السوفيات اقتراحاً لمجلس الأمن لإدانة إسرائيل في حال قيامها بتسكين المهاجرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتبعاً لذلك تشكل لجنة من الدول الخمس الدائمة العضوية لمراقبة تنفيذ هذا القرار، وهذا المشروع موجود الآن في مجلس الأمن وهناك تنسيق بيننا وبين السوفيات حوله.

كما اتفقنا أيضاً على تطوير التنسيق في مسألة الحوار الفلسطيني – الإسرائيلي بين الاتحاد السوفياتي وأوروبا ومنظمة التحرير. وقد بدأ هذا التنسيق بأخذ حيزاً في الوقت الحاضر ونعتقد أنه قابل للتطور في المستقبل ليكون عامل ضغط كبير على الأطراف الأخرى التي تريد استبعاد أوروبا والاتحاد السوفياتي من مسيرة السلام.

■ ما الذي دفع الاتحاد السوفياتي إلى انتهاج هذا الخط الجديد بالنسبة للهجرة وخاصة هجرة اليهود السوفيات؟

- إن ديناميكية البيروسترويكا هي التي دفعت إلى رفع المحظورات عن شعوب الاتحاد السوفياتي وخاصة في ما يتعلق منها بالمسألة الديمقراطية، وسمحت لكل المواطنين بحرية السفر والهجرة. وعندما سألنا السوفيات عن ذلك، وهو موقف نتفهمه، أجابوا بأنهم يسمحون لكل مواطن بالسفر انطلاقاً من السياسة الجديدة التي انتهجها الاتحاد السوفياتي بحيث يصبح للإنسان حرية الاختيار بين أن يبقى في الاتحاد السوفياتي أو أن يغادره. وهذا لا ينطبق فقط على اليهود وإنما يشمل قوميات كثيرة مختلفة مثل الأرمن والجورجيين والألمان وحتى الروس يتمتعون الآن بهذا الحق.

ونحن عندما طالبنا بأن لا تسقط الجنسية عن هؤلاء المهاجرين إنما طالبنا به من منطلق البيروسترويكا التي طالما سمحت بالهجرة، عليها أن تسمح بحق العودة أيضاً فيما إذا أصيب المهاجر بخيبة أمل واكتشف أنه قد غرر به ولم تحقق أهدافه التي سعى إليها.

■ ما هو الدور الأميركي في الضغط على الاتحاد السوفياتي لاتباع هذه السياسة الجديدة أن في مؤتمر القمة في مالطة أو من خلال الاتصالات الثنائية اليومية الجارية بينهما. وإذا كان الدور الأميركي فعالاً. فماذا يمنع أن يقوم الاتحاد السوفياتي بتنازلات جديدة أمام الضغوطات الراهنة التي يمارسها مجلس الشيوخ الأميركي لفتح خط جوي مباشر بين موسكو وتل أبيب لنقل المهاجرين من اليهود؟

– بالنسبة لأميركا ليست هذه سياسة جديدة وإنما هي سياسة قديمة وقديمة جداً، ويمكن أن تعود بها إلى أيام الحرب العالمية الثانية. فعندما كان اليهود يتعرضون للإبادة كانت كل أبواب أميركا مغلقة بوجه هؤلاء اليهود الهاربين من الإرهاب النازي كي يتوجهوا إلى الأراضي الفلسطينية. ونحن نعرف أنها أيضاً تمثل جزءاً من السياسة الصهيونية التي تمثلت في الاتفاقات التي عقدت بين هتلر من جهة وبين الوكالة اليهودية من جهة أخرى والتي كان يمثلها في ذلك الوقت بنك أنجلو – فلسطين. وهذه الاتفاقية التي عقدت في شهر مارس (آذار) 1933 وسميت اتفاقية (الترانسفير) أي النقل: وهي تقضي بأن يسمح النظام النازي لأي يهودي أن يغادر إلى فلسطين ومعه كل أملاكه ومن يريد أن يغادر إلى غير فلسطين فلا يتمتع إلا ببطاقة القطار التي تقله خارج الأراضي الألمانية.

إذا القضية كانت معروفة، كيف يمكن أن يضغط على اليهود من أجل أن يهاجروا إلى فلسطين، لأننا نعرف سلفاً بأن 90 في المائة من اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين جيء بهم إلى فلسطين سواء من أوروبا أو من البلاد العربية أو من البلاد الشرقية والاتحاد السوفياتي. فالقضية كلها قضية متناغمة بين الفكر النازي والفكر الصهيوني والفكر الأميركي الذي يقضي بالضغط على اليهود من أجل هجرتهم وتهريبهم إلى فلسطين. ولا ننسى أن مكتب الوكالة اليهودية الذي هو مكتب لـ"الموساد" الذي كان يشرف على تهجير اليهود من ألمانيا بقي مفتوحاً حتى عام 1946، أي أنه كان موجوداً طيلة أيام الحرب العالمية الثانية. وربما لو اطلع الكثيرون على حياة "ايخمان" لعرفوا أنه كان أحد المنسقين مع "الموساد" الإسرائيلي من أجل تهجير اليهود إلى فلسطين.

هذا بالنسبة للتاريخ. أما بالنسبة للوضع الراهن، فمنذ عشرين سنة وحتى الآن فإن أميركا والدول الغربية تمارس ضغطاً مباشراً على الاتحاد السوفياتي لتهجير اليهود وليس السماح فقط بالسفر من الاتحاد السوفياتي وهذا يتمثل بالحملات الإعلامية المكثفة التي توجه ضد الاتحاد السوفياتي تحت شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية والإرهاب للضغط عليه بتهجير اليهود إلى فلسطين.

ففي عام 1975 عندما كانت هناك صفقة قمع تعقد بين الاتحاد السوفياتي وأميركا اشترط، هنري جاكسون لتحقيق هذه الصفقة أن يقوم الاتحاد السوفياتي بتهجير 60000 يهودي شهرياً، الأمر الذي اضطره أن يرفض الصفقة كاملة وسمى هذا الشرط باسم "هنري جاكسون".

واستمر هذا الضغط الأميركي إلى يومنا هذا تحت اسم حقوق الإنسان وحق الاختيار وعندما فتحت أبواب الاتحاد السوفياتي بسبب السياسة السوفياتية الجديدة أقفلت أميركا أبوابها وحدت من دخول اليهود إلى أراضيها بحجة تفسير غير منطقي لحقوق الإنسان. فأميركا تفهم حق الاختيار بشكل مقلوب، أن يختار الإنسان الهجرة من البلد الذي يعيش دون أن يكون له حق اختيار البلد الذي يريد أن يذهب إليه. ومن هنا نفهم لماذا أقفلت جميع الأبواب أمام اليهود السوفيات لإجبارهم على الهجرة إلى دولة إسرائيل وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن هنا نفهم مرامي سياسة الضغط الأميركية لفتح خط مباشر بين موسكو وتل أبيب، فهي تهدف إلى خطف اليهود مباشرة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة لأننا نعرف بأن اليهودي عندما يذهب إلى هناك سواء برغبته أو بدون رغبته لن يخرج منها بسبب القيود وبسبب القروض المالية التي ينالها والتي لا يستطيع سدادها لسنوات طويلة، الأمر الذي يضطره أن يسكن ويبقى في هذا البلد الذي أجبر على أن يسكن فيه.

أما بالنسبة لموقف السوفيات من مسألة الخط المباشر فقد أكدوا لنا خلال محادثتنا الأخيرة في موسكو بأن هذا الخط لن يفتح جواً أو براً أو بحراً.

■ **ألا يوجد هناك تناقض في موقف أميركا. ففي الوقت الذي تضغط فيه لتهجير اليهود السوفيات مباشرة إلى إسرائيل تقف ضد توطينهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟**

– إنه ليس تناقضاً. وإنما هو موقف تطلبته مسيرة السلام الآن وحتى لا يستفز العرب. بمعنى أن أميركا تسعى لتهجير اليهود إلى إسرائيل وتقول إنها ترفض بأن يسكن المهاجرون داخل المناطق المحتلة ولكن من الذي سيعرف بأن هذا المهاجر قد سكن في مدينة حيفا أو في مدينة جنين، خصوصاً وأن المعلومات لدينا بأن القدس العربية تمتلئ بالمهاجرين، كما أن هناك مستوطنات مثل مستوطنة "أرييل" تستقبل المهاجرين السوفيات علناً الأمر الذي جعل الحكومة الإسرائيلية، حتى لا تخرج أميركا ولا تخرج نفسها، تفرض تعتيماً كاملاً على الهجرة وأخبار المهاجرين، حتى لا يعرف العالم ما هو مصير هؤلاء المهاجرين في الأراضي المحتلة. وهذا يعني أن احتجاج أميركا لا قيمة له لعدم وجود إشراف دولي حتى الآن كي يعرف المجتمع الدولي بالضبط أين يسكن اليهود المهاجرون.

■ **ما هو دور الوكالة اليهودية اليوم داخل الاتحاد السوفياتي. وما هو دورها في التسهيلات التي تمنحها السفارة الهولندية في موسكو للمهاجرين اليهود؟**

- هناك منظمات يهودية صهيونية كثيرة برزت الآن في الاتحاد السوفياتي وهي منظمات تمثل الوكالة اليهودية وتمثل الحركة الصهيونية وتمثل إسرائيل. وأبرز هذه المنظمات منظمة "وعد" وهي تعمل بشكل علني، يضاف إليها كثير من المؤسسات ومراكز الإعلام والمراكز الثقافية وغيرها التي تمارس نفس الدور في تهجير اليهود وفي مسألة الدعاية داخل الأوساط اليهودية لتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين. والوكالة اليهودية تعتبر كل هذه المنظمات والمؤسسات جزءاً لا يتجزأ منها. وهي تشرف على تمويل هذه العمليات من الأموال التي تأتيها من الحكومة الأميركية. وكل هذه المنظمات ظهرت بعد البروسترويكا.

بالمقابل، ظهرت منظمة روسية واسمها منظمة "باميت" أي الذاكرة، وهي لا تخفي عداها للصهيونية وهي عملياً عامل محرك لما يسمى خطأً باللاسامية في الاتحاد السوفياتي.

أما هولندا فهي الدولة التي ترعى مصالح إسرائيل في الاتحاد السوفياتي منذ عام 1967 وهي التي تقدم لليهود من مواطني الاتحاد السوفياتي وثائق سفر وتسهيلات بحكم قيامها بدور القنصلية الإسرائيلية، وتقوم كل المنظمات الصهيونية الآن بدور السفارة الهولندية ولكن من خلالها. وقد قدمنا مذكرة احتجاج إلى الحكومة الهولندية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>